

وهكذا فان غياب التنمية المستدامة يجعل الآثار الايجابية للسياحة مؤقتة وانية تعقبها آثار سلبية لا محالة، وعليه فان تطوير السياحة وتنميتها بكل اشكالها لابد ان يكون ضمن اطار التنمية الشاملة المستدامة. الا انه لم يقدم التعريف قانوني وجامع له الا انه تطرق الى تشكيل العقار السياحي فهذا الاخير يشتمل على جميع اشكال الملكية بحيث يمكن ان لا يكون العقار السياحي تابع للأمالك الوطنية العمومية او تابع للأمالك العقارية التابعة للخواص ومنه ملكيته متعددة الطبيعة.